

التعريفات والحدود النحوية دراسة ترجيحية

Definitions and grammatical boundaries, a weighty study

A isa M akpool عيسى مقبول

طالب دكتوراه في كلية الآداب - قسم اللغة العربية - جامعة إب - اليمن

Phd student College of Arts - Department of Arabic

Language Ibb University - Yemen

المؤلف المرسل: عيسى مقبول A isa M akpool الإيميل: emakpool91@gmail.com

ملخص:

إنَّ هذا البحثَ يهدفُ إلى الكشفِ عن جملةٍ من التعريفات والحدود النحوية ، والترجيح بينها على أسس الترجيح المعروفة؛ وذلك لما للتعريفات والحدود من خاصية التحديد والتبيين للفنون، واشتمل هذا البحث على مقدمة فيها بيان أهمية الحدود وحجم الخلاف القائم فيها، ثم الكلام على التعريفات والحدود المتعلقة بالكلمة والكلام، وكذا المتعلقة ببعض أبواب النحو الأخرى، مع موارنة بين المشهور ومخالفه من الأقوال. كلمات مفتاحية: (التعريفات) (الحدود) (النحو) (دراسة) (ترجيح)

Abstract:

: This research aims to reveal a number of definitions and grammatical boundaries, and to weigh between them on the known basis of weighting, because definitions and boundaries have the characteristic of defining and clarifying the arts. This research included an introduction in which it clarifies the importance of boundaries and the extent of the existing disagreement in them, then talking about the definitions. And the limits related to the word and speech, as well as related to some other sections of grammar, with a comparison between the famous and different sayings.

Keywords: (definitions) (limits) (grammar) (study) (weighting)

1. مقدمة:

الحمدُ لله، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ على رسولِ الله، وعلى آلِهِ وصحبِهِ أجمعين وبعد...
لقد مرَّ النحو العربي بأطوارٍ عدَّةٍ، ومن ضمن هذه الأطوار، نشأة المدارس النحوية، ومنها مدرستا البصرة والكوفة، وعلى إثر التنافس القائم بين المدرستين؛ أخذَ النحو يتطورُ شيئاً فشيئاً؛

فألِفْتُ الكتبُ، ووضعتُ القواعدُ، وبُيِنْتُ الأصولُ، وحُدِدَتِ المصطلحاتُ، وابتُكرتِ التعريفات والحدود. ولأنَّ العنايةَ بالتعريفات والحدود النحوية ذات أهمية بالغة، فقد أولاها النحويون العرب عنايةً غير قليلة منذ نشأ الدرس النحوي، وهو أمرٌ طبيعي؛ لأنَّ التعريفَ هو الذي يحدِّد سمات الشيء، ويميّزه عن غيره، ويبين خصائصه.

ومن هذه التعريفات والحدود، ما اشتهر، وذاع صيته، ووجد ما يخالفها، وقد يكون المخالف أصحُّ من المشهور؛ لاعتباراتٍ معينة ترتبط به، فدعت الحاجة إلى دراستها والترجيح بينها. يهدف البحث إلى الآتي:

- إبراز بعض هذه التعريفات والحدود، وبيان ماهيتها، والكشف عن عليها.
- الترجيح بين هذه التعريفات على أسس الترجيح السليمة؛ لاختيار ما هو أولى.
- الترجيح بين المشهور من التعريفات والحدود، وما خالفه من الأقوال.
- وأما منهج البحث فهو المنهج الوصفي، وقد اعتمد الباحث على كتب اللغة والمعاجم، وكتب النحو، كشروح الألفية، وغيرها، وكذا الكتب المتعلقة بالتعريفات والحدود في القديم والحديث، في ذكر التعريفات المشهورة، وما يخالفها، ثم الترجيح بينها.
- وتكمن إشكالية البحث على النحو الآتي: هل الاختلاف المفهومي، بزيادة، أو حذف، أو إبدال، في التعريفات والحدود، له أثر على الجانب المعرفي والنحوي سلباً أو إيجاباً؟ وإلى أي مدى يكون مخالفة ما اشتهر عند النحاة من التعريفات والحدود، محظياً بالأولية والتقدم.
- وقد تميز البحث عن غيره بالآتي:

- أنه يوقف القارئ على تعليقات مهمة؛ لاختيار ألفاظ هذه التعريفات والحدود،
- الموازنة بين المشهور من هذه التعريفات، والمخالف له، مما يتيح مجالاً رحباً للنقد الهادف، والتفكير السليم.
- غالب ما كتب في التعريفات والحدود، قد يُقتصر على الحديث عن الجانب النظري للمفاهيم والمصطلحات، أو على دراسة هذه التعريفات في كتاب معين، أمّا ميزة هذا البحث، فإنَّه درس التعريفات والحدود المختارة، المتعلقة بكتب النحو بشكل عام.
- وتناول البحث الحديث من جانبين مهمين: الأول: مفهوم التعريفات والحدود، وما يتعلق بها، والثاني: استعراض لبعض التعريفات المتعلقة بالكلمة والكلام، وأخرى متعلقة بأبواب متفرقة من النحو.

2. مفهوم التعريفات والحدود:

إنَّ دراسةَ التعريفات والحدود، والوقوف على مفهومها، من المهمات التي يحتاجها الدارس، وخصوصاً حينما يحصل فيها خلطٌ ولبسٌ، فيكون مردوده في الواقع سلبيًا، كما ذكر ذلك ابن حزم بقوله: " هذا باب خلط فيه كثير ممن تكلم في معانيه، وشبك بين المعاني، وأوقع الأسماء على غير مسمياتها، ومزج بين الحق والباطل، فكثُر لذلك الشغب والالتباس، وعظُمت المضرة وخفيت الحقائق"⁽¹⁾.

1.2 مفهوم (التعريفات):

للقوف على مفهوم (التعريفات) نرجع إلى معناها في اللغة، فنجد أنَّ (التعريفات) جمع (تعريف) من عَرَّفَ الشيء: إذا حَدَّدَ معناه بتعيين جنسه، ونوعه، وصفاته، "عَرَّفَ الجبلَ بأنَّه كذا- عَرَّفَ نبات كذا"، عَرَّفَهُ طَيِّبُهُ: (وَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمْ) [محمد: 6]، عَرَّفَهُ الأَمْرَ، عَرَّفَهُ بالأمر، عَرَّفَهُ على الأمر، أي، أعلمه إيَّاه، أخبره به، وأطلع عليه، هداه وأرشدته إليه، "عَرَّفَهُ ما حدث البارحة، وعَرَّفَهُ نتيجة الامتحان، وعَرَّفَ بَعْضُهُ، و"نشده" عَرَّفَ حَقِيقَتَهُ المفقودة، عَرَّفَهُ بشخصي: أخبره باسمه "عَرَّفَهُ بزميله في العمل"، عَرَّفَ الاسمَ النِّكْرَةَ: (نحو)، أضاف إليه (أل)، أو أضافه إلى معرفة، ضِدَّ نِكْرَةٍ.⁽²⁾

وأما (التعريف في الاصطلاح): "عبارة عن ذكر شيء تستلزم معرفته معرفة شيء آخر"⁽³⁾.

وقال الكفوي: " التَّعْرِيفُ: هُوَ أَنْ يشارَ إِلَى الْمَعْلُومِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَعْلُومٌ"⁽⁴⁾.

وتُعدُّ التعريفات من الموضوعات الرئيسة، التي يدرسها علماء المنطق، إلا أنَّ المنطق لا يعني بمشكلات التعريف الخاصة، بل يعني بمشكلاته العامة، فهو لا يقصد إلى تعريف ألفاظٍ مما يرد في الفن أو العلم، بل يقصد في فض المشكلات التي تنشأ في التعريف، كائنًا ما كان هذا المعرَّف.⁽⁵⁾ ويتفق أكثر المحدثين على أنَّ التعريف عبارة عن مجموعة من الكلمات، أو الرموز لتوضيح معنى كلمة أ و رمز لغوي، ويضم أي تعريف طرفين رئيسين أولهما: اللفظ المراد تعريفه ويسمَّى المعرَّف (definiendum) والطرف الآخر: التعريف (definition)، وربَّما يُحدَّد بمجموعة من الكلمات والرموز.⁽⁶⁾

أقسام التعريف:

اختلفت الآراء في أقسام التعريف، فنجد الأخضري يجعلها ثلاثة أقسام : حقيقي، ورسعي، ولفظي⁽⁷⁾، وعدّها الميداني سبعة أقسام: التعريف بالحد التام، التعريف بالحد الناقص،

التعريف بالرسم التام، التعريف بالرسم الناقص، التعريف اللفظي، التعريف بالمثال، التعريف بالتقسيم⁽⁸⁾.

شروط التعريف:

لكي يؤدي التعريف إلى الغاية المقصودة منه، فقد اشترط أهل المنطق له عدة شروط هي⁽⁹⁾:

1. أن يكون التعريف جامعاً مانعاً، أي جامعاً لكل أفراد غيره، ومعنى ذلك أن التعريف لا بد أن يكون مساوياً للمعرّف من جهة الماصدق. فلا يكون أعم: أي، أوسع مجالاً من المعرّف، كتعريف الإنسان بأنه حيوان، ولا يكون أخص: أي أضيق مجالاً من المعرّف، كتعريف الحيوان بأنه جسم حساس متحرك ناطق.

2. أن يكون التعريف بالحد التام المبين للماهية، والكاشف عن الحقيقة. كتعريف الإنسان بأنه حيوان ناطق.

3. أن يكون التعريف أوضح من المعرّف في المعنى، مثل: تعريف الغضنفر بالأسد؛ لأن الأسد أظهر وأوضح عند السامع من الغضنفر، ولا يجوز أن يكون التعريف مساوياً للمعرّف في الظهور أو أخفى منه، مثل تعريف الزوج بما ليس فرداً.

4. أن لا يكون التعريف بما لا يعرف إلا بواسطة الشيء المعرّف؛ لأن ذلك يدخل فيما يُعرّف بالدور السبقي، وهو ممتنع، كتعريف العلم بأنه إدراك المعلوم؛ لأن إدراك المعلوم متوقف على معرفة العلم، والعلم متوقف على إدراك المعلوم.

2.2 مفهوم الحد لغةً واصطلاحاً:

الحدُّ: مصدر حدَّ يحدُّ، وهو الفصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر، أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر، وجَمْعُهُ حُدود. وفَصْلُ مَا بَيْنَ كُلِّ شَيْئَيْنِ: حَدٌّ بَيْنَهُمَا. وَمُنْتَهَى كُلِّ شَيْءٍ: حَدُّهُ⁽¹⁰⁾.

وأما الحدُّ في الاصطلاح: " قولٌ يشتمل على ما به الاشتراك، وعلى ما به الامتياز"⁽¹¹⁾، وعرفه الأنصاري: بالجامع المانع.⁽¹²⁾

والحد عند الفلاسفة: هو القول الجامع المانع، وينبغي أن يُطلق على أحد ثلاثة أمور: على ما يبين المصطلح بمفهومه اللُّغوي ويوضحه، أو على ما يميزه عن غيره بأي طريقة كانت، أو على ما يشير إلى المصطلح بالجنس والفصل المنطقيين⁽¹³⁾.

أنواع الحدود:

الحد التام: تعريف الماهية بجميع أجزائها الداخلة. والحد الناقص: تعريفها ببعض أجزائها

اللزامة. والرسم التام: أن يذكر الجزء الجنسي، ثم يذكر الخاصة الخارجية عن الماهية مقام الفصل المقدم لها. والرسم الناقص: تعريفها بأمر خارج عنها⁽¹⁴⁾.

الفرق بين التعريف والحد:

للنحاة والفقهاء والأصوليين نظرتهم تجاه التعريفات والحدود، فالحد والمعرف عندهم اسمان لمسمى واحد⁽¹⁵⁾. بينما يفرق الفلاسفة بين التعريف والحد، بأن الحد يدل على ماهية الشيء، ويتركب من الجنس والفصل، على حين أن التعريف لا يقصد منه إلا تحصيل صورة الشيء في الذهن أو توضيحها، فكل حد تعريف، وليس كل تعريف حدًا تامًا، بل قد يكون حدًا ناقصًا، أو رسمًا تامًا أو غير تام⁽¹⁶⁾. وأما المحدثون من علماء اللغة فلم أجد منهم من يطلق (الحد) في مقام التعريف، بل وجدتهم أحيانًا يقولون: "التعريف بالحد التام" أو "التعريف بالحد الناقص"⁽¹⁷⁾.

والذي يبدو أن التفريق بين التعريف والحد يبقى شيئًا نظريًا، وأما في الجانب التطبيقي العملي فمؤداهما واحد، وإن كان يغلب استعمال التعريفات، وخصوصًا في الكتب المعاصرة.

3: دراسة ترجيحية لبعض التعريفات والحدود النحوية:

وردت مسائل كثيرة في التعريفات والحدود في النحو والصرف، اقتصر الباحث على نماذج من هذه التعريفات والحدود، نظرًا لما يتعلق بهذه النماذج من إشكالات، ولتكون ملائمة مع الحد المسموح به، ومقتضيات النشر.

1.3 التعريفات والحدود في ما يتعلق بالكلمة والكلام:

اختلفت آراء النحاة في التعريفات والحدود المتعلقة بالكلمة والكلام، وقد جاء هذا الخلاف بناءً على اختلافهم في المسائل النحوية، ومن هذه الاختلافات:

التعريف في حد الكلمة بـ (لفظة) لا بـ (لفظ):

يعرف النحاة الكلمة بأنها: (اللفظ المفرد)⁽¹⁸⁾، وقد وقع الإشكال في هل يعبر بـ (لفظ) أم بـ (بلفظة)، فابن مالك يبين أن تصدير حد الكلمة بـ (لفظ)، هو الاستعمال المشهور وأن تصدير حد الكلمة بـ (لفظة) مغل ومخالف للاستعمال المشهور، بخلاف تصديره بـ (لفظ)⁽¹⁹⁾.

وتابعه النحاة على ذلك. وعلل لهذا المشهور بأن (اللفظ) أولى من قول بعضهم (لفظة)؛ لأن (اللفظ) يقع على كل ملفوظ حرفاً كان أو أكثر، وحق اللفظة ألا تقع إلا على حرف واحد؛ لأن نسبتها من اللفظة كنسبة الضربة من الضرب؛ ولأن إطلاق اللفظ على الكلمة، إنما هو من باب

إطلاق المصدر على المفعول به، كقولهم: خَلَقَ لِلْمَخْلُوقِ، ونَسَجَ لِلْمَنْسُوجِ، والمعهود في هذا استعمال المصدر في غير المحدود بالتاء؛ ولذلك قلَّ ما يوجد في عبارات المتقدمين (لفظة)⁽²⁰⁾.

لكن كثيراً من أصحاب المعاجم يعرفون الكلمة بـ(اللفظة)، فإن التأمل في كلامهم يجد كثيراً ما يعبرون بقولهم: والكلمة: (اللفظة)⁽²¹⁾.

وكذا فإن جمعاً من المحققين من النحاة المتأخرين والمعاصرين يعرفون الكلمة بـ(اللفظة)، فمثلاً: محمد بن الحسن الضائع يقول: "والكلمة: هي اللفظة الدالة على مفرد عند النحويين".⁽²²⁾ وهذا فيه دليل على صحة هذا الاستعمال.

إنَّ حدَّ الكلمة بـ(اللفظة) الدالة على معنى مفرد، هي طريقة الحدود المعتبرة؛ فإن ابن يعيش لما أورد تعريف الزمخشري للكلمة، ذكر أنَّ (اللفظة) جنس للكلمة، وذلك أنَّها تشمل المهمل والمستعمل، فالمهمل ما يمكن اتلافه من الحروف، ولم يضعه الواضع بإزاء معنى، نحو (صَصَ وَكَقَ)، ونحوهما، فهذا كان مثله لا تُسمَّى الكلمة واحدة منها كلمة؛ لأنَّه ليس شيئاً من وضع الواضع، ويسمَّى (لفظة)؛ ولأنَّه جماعه حروف ملفوظ بها، هكذا قال سيبويه -رحمه الله- فكلُّ كلمة (لفظة)، وليس كلُّ (لفظة) كلمة، ولو قال عوض (اللفظة) عرض أو صوت لصحَّ ذلك، ولكن (اللفظة) أقرب؛ لأنَّها تتضمنها، والأشياء الدالة خمسة: الخط، والعقد، والإشارة، والنسبة، واللفظ. وحدَّ باللفظة لأنَّها جوهر الكلمة، دون غيرها ممَّا ذكرنا أنَّه دالٌّ⁽²³⁾.

إذا فالتعبير بـ(اللفظة) أولى من التعبير بـ(اللفظ)؛ لوروده في المعاجم العربية، ولموافقة لطريقة الحدود المعتبرة؛ لأنَّ اللفظة جنس للكلمة يشمل المهمل والمستعمل؛ ولأنَّها جوهر الكلمة، وأي شيء عبَّر به المتقدمون في تعريف الكلمة، فهو منتقد من قبل المحدثين؛ لأنَّهم يرون: أنَّ هذه التعريفات لا تفرق بين الصوت والحرف، أي بين عملية النطق والنظام الذي تجري عليه. وأنَّها تخلط بين الوظيفة اللغوية، والمعاني المنطقية والوضعية، وأنَّها لا تفرق بين وجود الكلمة وعدمها في تعريفها، وهذا ما يؤدي إلى الخلط في التفكير⁽²⁴⁾.

اختراع ألفاظ في الحدود كجعل (المفرد) و(المركب) صفة للفظ:

حينما يعرف النحاة الكلمة بـ(اللفظة المفردة) فإنَّهم يصفون اللفظ بـ(المفرد)، وقد ذكر رضي الدين الاستربادي: أنَّ المشهور في اصطلاح أهل المنطق، جعل المفرد والمركب صفة للفظ، فيقال: اللفظ المفرد، واللفظ المركب، ولا ينبغي أن يُختَرع في الحدود ألفاظ، بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها؛ لأنَّ الحدَّ للتبيين، وليس له أن يقول: إني أردتُ بالمعنى المفرد: المعنى

الذي لا تركيب فيه، لأن جميع الأفعال - إذن - تخرج عن حد الكلمة، ولو قال: الكلمة لفظ مفرد موضوع، سلم من هذا، ولم يرد عليه. أيضًا. الاعتراض بأن المركبات ليست بموضوعية⁽²⁵⁾.
ويمكن تحديد الإشكالية من كلام رضي الدين: أن المشهور عدم اختراع ألفاظ في الحدود، كجعل المفرد والمركب صفة للفظ، والمخالف له لا بأس من اختراع ألفاظ في الحدود، إذا احتيج إليه، فإذا احتيج إلى إضافة المركب للتبيين فهو المتعين ويدل عليه أمور، منها:
- أن النحويين عادة يوردون التركيب صفة للفظ في حدودهم، فقد بين الشاطبي أن من عادة النحويين جعلهم المركب صفة للفظ؛ ولذا اعترض ابن مالك أنه يرد عليه أن يقال: لم ينص على قيد التركيب، وعادة النحويين أن يذكروه في حد الكلام فيقولون: الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع؛ لأن كل كلام لابد أن يكون مركبًا لفظًا أو أصلًا؛ فيقال في الجواب عن هذا: إنه استغني عنه لوجهين: أحدهما: أن قوله (مفيد) أغنى عن هذا القيد؛ لأن كل مفيد مركب، فلمَّا استلزمته الإفادة استغني عنه بها.... والوجه الثاني: أن مقصود الناظم هو التقريب على المبتدأ....⁽²⁶⁾

- أن من زعم أن المركب في حد الكلام حشو اعترض عليه، فقد ذكر الشاطبي الاعتراض على من زعم أن المركب في الحدود حشو كأبي موسى الجزولي بأن قوله: المركب في حد الكلام حشو؛ لأن قوله: (مفيد) مغني عنه⁽²⁷⁾.
- أن وصف (اللفظ) بالمفرد، يذكره كثير من النحاة، وأصحاب المعاجم اللغوية، فقد ورد وصف (اللفظ) بالمفرد عند ابن منظور إذ يقول: "فمثل من وضع اللفظ المفرد، مثل من بنى صرحاً؛ لينعم فيه ويُقصد"⁽²⁸⁾.

فتبين من هذا أنه إذا احتيج إلى زيادة ألفاظ مفردة أو مركبة في الحد حتى يتم معناه ويتبين مقصده، فلا بأس، ولكن الإشكال يبقى قائماً، فقد ذكر أبو حيان أن ادعاء التركيب في نحو أفعل؛ مشكل، وادعاء الإفراد فيه مشكل. أمّا الأول فلأن التركيب من عوارض الألفاظ، ويستدعي تقدم وجود ولا وجود، فلو كان وجد ثم عرض له حذف لم يشكل. وأمّا الثاني فلأن أفعل مفيد إفادة المركب، الذي هو الكلام، فلا يمكن دعوى إفراد فيه⁽²⁹⁾. ومن وجوه الاعتراض على من عرف الكلمة من النحاة: بأنها لفظة مفردة، أو لفظ وضع لمعنى مفرد: أن الكلمة في المعجم صامته لا تنطق مخترنة في ذاكرة المجتمع، وتتحول من الطابع المعجمي إلى السياق الاستعمالي أي من

السكون إلى الحركة، ومن الصمت إلى الجهر، حين تُصاغ في عبارة أي تسلك في نظام - واللغة نظام - يأخذ المتكلم من معانيها المتعددة في المعجم ما يحدده سياق الجملة أو التركيب⁽³⁰⁾.

الاحتياج إلى كلمة (لمعنى) في قولهم: (الموضوع لمعنى):

ينصُّ النحاة في تعريفهم للكلمة، على كلمة (لمعنى)، في قولهم: (لفظٌ وضع لمعنى)⁽³¹⁾، والمشهور من اصطلاح النحاة أنَّ الوضع في تفسيره، لا يحتاج لذكر قولهم ل(معنى)، لأنَّ الوضع لا يكون إلا لمعنى، إلا أنَّ يُفسَّر الوضع بصوغ اللفظ، مهملاً كان أو لا، ومع قصد التواطؤ أو لا، فيحتاج إلى قوله: (لمعنى) لكنَّ ذلك على خلاف المشهور من اصطلاحهم⁽³²⁾.

يفهم ممَّا تقدم أنَّ المشهور عدم الاحتياج لقولهم: (لمعنى) في تفسير الوضع، والمخالف للمشهور إيراد هذه اللفظة كقيد في التعريف، هو الأوفق، لأمر، منها:

- أنَّ هناك نزاعاً في تفسير (الموضوع)، فقد ذكر الدماميني أنَّه قد يقع نزاع في الذي يدخل في الموضوع، أو لا يدخل، إذ يقول: "ومن هذا القسم دلالة المركبات، فإنَّها غير موضوعة على الرأي المختار عند المصنّف؛ ولذا حذف ما أثبتّه غيره من قوله: على معنى مفرد، والصحيح أنَّها موضوعة بقانون كلي يُعرف به المركبات القياسية"⁽³³⁾.

. وقد حكم بعض النحاة على أنَّ هناك ألفاظاً دالة بال(وضع) وليست كلمة، فقد نقل ناظر الجيش عن أبي حيّان، قول ابن مالك: أنَّه احتجَّ بقوله: دالٌّ على الوضع عن (المهمِّل) ليس بجيد؛ لأنَّه قبل هذا الفصل، فصل الاستقلال، واللفظ المهمِّل لا يدخل تحت قوله: (مستقل) فيحتاج أن يحتجَّ عنه بما ذكر. ثمَّ علّق عليه بأنَّ هذا عجب من الشيخ، فإنَّ الفصل الذي هو مستقلٌّ مقدّم لفظاً، والنية به التأخير. وقدّم أنَّ المصنّف حكم على ياء النسب وأخواتها، بأنَّ كلّ لفظٍ منها دالٌّ بالوضع وليس بكلمة؛ لكونه غير مستقلٍّ....⁽³⁴⁾

ثمَّ أنَّ هناك أشياء وضعت، وهي لغير معنى، فقد ذكر اليميني: أنَّه قد يوضع لغير معنى، فيخرج بقوله (معنى) المهملات، وما دلَّ بالطبع، ولا يخرج بقوله: (وضع) والله أعلم.⁽³⁵⁾

إنَّ القول بوضع (لمعنى) فيه تيسير على المتعلمين، فإنَّ الكتب التي ألّفت حديثاً تنصُّ على (وضع لمعنى)، لأنَّ الدارس اليوم يحتاج إلى مزيد توضيح بإضافة (لمعنى).⁽³⁶⁾

. أقسام الاسم والفعل والحرف مفردة ومركبة:

تقدم أنّ ، أنّ من أنواع التعريفات التعريف بالتقسيم كقول النحاة: الكلام: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ، وقد ذكر رضي الدين أنّ المشهور، أنّ أقسامَ الاسمِ والفعلِ والحرفِ، المذكورة في أبواب النحوي: كلمات مفردة.⁽³⁷⁾

والذي يظهر أنّ أقسامَ الاسمِ والفعلِ والحرفِ، كلمات مفردة ومركبة، خلافاً للمشهور من أنّها كلمات مفردة، لأمرٍ، منها:

أنّ النحاة يقررون أنّ كلّ كلامٍ، لابدّ أن يكون مركباً، فقد علّل الشاطبي لذكر المركب في الحد، بأنّ عادة النحويين أن يذكروه في حدّ الكلام فيقولون: الكلام: هو اللفظ المركب المفيد بالوضع؛ لأنّ كلّ كلامٍ لابدّ أن يكون مركباً لفظاً أو أصلاً.⁽³⁸⁾

وقد ذكر النحاة أنّ الأفراد والتركيب يكون على وجهين تحقيقاً وتقديراً، وكلاهما معتبران، فالدماميّ يتحدث: أنّ الأفراد والتركيب يكون على وجهين تحقيقاً وتقديراً ونقل عن ابن مالك: أنّ إطلاق الكلمة على ثلاثة أقسام: حقيقي، وهو الذي لا بدّ من قصده، ومجازي: مستعمل في عرف النحاة، والتعرض له أجود، وكلاهما تعرض له في هذا الحدّ: فالأول: كرجلٍ فإنّه دالٌّ على معناه تحقيقاً. والثاني: كأحد جزئي العلم المضاف من نحو امرئ القيس، فمن حيث المدلول، هو كلمة واحدة تحقيقاً، ومن حيث التركيب، هو كلمتان تقديراً...⁽³⁹⁾

. أنّ النحاة يقسمون الحروف إلى بسيط ومركب، وقد زعمت الباحثة فائزة المؤيد أنّه لم يقسم هذا التقسيم إلا أبا حيان⁽⁴⁰⁾، وبالتتبع فقد ورد الإشارة إليه عند بعض من تقدم كالسيرافي (ت: 368هـ)، فقد ذكر الحروف المركبة⁽⁴¹⁾، وذكر أبو علي الفارسي (ت: 377هـ) الحروف المفردة والحروف المركبة⁽⁴²⁾، وأشار إلى الحروف البسيطة الجرجاني (ت: 471هـ)⁽⁴³⁾، وهذا يوحي بأنّ هذا الأمر قد كان معروفاً عندهم، والمقصود أن هذا التقسيم يحتوي على كلمات مفردة ومركبة، خلافاً لما اشتهر عند النحاة.

إنّ علاقة التركيب بالمفردات يخلق قدرة أقوى في الفهم، فإنّ المصطلحات المركبة تركيباً إضافياً كحروف الجر، أو تركيباً وصفيّاً، كاسم الفاعل والفعل المضارع، غالباً ما يكون العنصر الأول، أو اللفظ المركزي (المحدّد) من المصطلحات المولدة، التي تعيّن مفاهيم نحوية عامة، كتلك التي تعيّن أقسامَ الكلام مثل (اسم وفعل وحرف وضمير)، غير أنّنا نراها تلعب أدواراً في تعيين المفاهيم النحوية بوصفها قاعدة لمصطلح آخر مركب، ويتمّ تخصيص دلالتها وتضييقها بإدراج العنصر الثاني إلى العنصر الأول بعلاقة الإضافة أو الوصف، وهذا يعني أنّ توسع بنية المصطلح

وتركيبتها من محددٍ ومحددٍ، يؤدّي إلى تضيق الدلالة وتخصيصها، وعلى هذا فالمصطلح المركب أقدر من المصطلح البسيط في التعبير بدقة عن المفاهيم⁽⁴⁴⁾.

إذاً يتبيّن من هذا أنّه قد يكون من أقسام الاسم والفعل والحرف مفردات ومركبات، كحروف الجر، وجزئي العلم. وقد تؤوّل بعض المركبات إلى مفردات، كاختصارهم الفعل الأمر إلى الأمر، ونحو ذلك، وهذا الأفراد والتركيب يتوافق مع التطبيق الواقعي للتوسع في معرفة الألفاظ ودلالاتها، وتطور بناء نظام الجملة في المجال اللغوي.

التسمية المعتمدة في الإسناد (الإسناد اللفظي):

الإسناد في اصطلاح النحويين: ضم شيء إلى شيء على جهة أن يقع بمجموعهما استقلال فائدة، أو يكون أصله ذلك⁽⁴⁵⁾. وذكر الصّبّان أنّ الإسناد لفظي ومعنوي، وأنّ المشهور صحة تسميته (بالمعنوي)؛ لأنّ المحكوم عليه فيها معنى اللفظ الواقع فيه كما جاء عن السعد التفتازاني، أنّ الألفاظ موضوعة نفسها تبعاً لوضعها لمعانيها، كما صحّ تسميته بالإسناد اللفظي؛ لأنّ المحكوم عليه فيها لفظ كما عرفت، هذا هو التحقيق، وإن كان المشهور تسميته بالثاني⁽⁴⁶⁾ والذي يتبيّن أنّ الإسناد (اللفظي) معتبر، وهو التحقيق، كما في كلام الصّبّان، وإن كان خلاف المشهور، لأمر، منها:

- أنّ إخراج الإسناد (اللفظي) يؤدّي إلى قصور في الحدّ، لما أورد أبو حيّان حدّ ابن مالك للإسناد، علّق عليه بقوله: " وحدّ المصنّف الإسناد بأنّه: (عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه، أو طلب بمطلوب منه). وهذا حدّ ناقص؛ لأنّه غير جامع، ألا ترى أنّه نقصه بعض الإنشاءات كقولك: بعثك هذا بدرهم، وقول المشتري: اشتريته بدرهم، وكذلك قول القائل لعبده: أنت حرّ، وقولك: أقسم أو أقسمت لأضربن زيداً، فهذه كلّها ليست تعليق خبر بمخبر عنه، ولا طلب بمطلوب منه، وقد تضمنت الإسناد، فليس الإسناد محصوراً فيما ذكره، وإنّما حدّ الإسناد بما حده ليخرج الإسناد اللفظي؛ فإنّه لا يختص بالاسم، بل يوجد في الفعل نحو (ضرب فعل ماضي)، وفي الحرف نحو (في حرف جري)، وفي الجملة نحو (زيد قائم: مبتدأ وخبر)"⁽⁴⁷⁾.

- لقد استحسن بعض المحققين من النحويين هذا النوع من الإسناد، فقد ذكر الشاطبي أنّ الإسناد عند ابن مالك باعتبارين، باعتبار المعنى وباعتبار اللفظ، والأول هو الحقيقي، وهو المختص بالأسماء، وأمّا الثاني: فيصلح لكل واحد من أنواع الكلم، فيصلح للاسم نحو زيد معرب، وللعلّ للعلّ نحو قام فعل ماضٍ، وللحرف نحو في حرف جري، وأيضاً: يصلح للجملة نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله، كنز من كنوز الجنة⁽⁴⁸⁾. وهذا المنزغ ذهب إليه القرافي، واستحسنه ابن هاني⁽⁴⁹⁾....

. أَنَّ ابن مالك اعترضه المحققون في تقريره هذا، الذي تابعه فيه كثيرٌ من النُّحاة، فقد بينَ الدمامينيُّ أَنَّ المحققين على خلافٍ ما ذهبَ إليه المصنّف، ويقولون: إِنَّ (ضربَ) في قولك: ضربَ فعلٌ ماضي اسمٌ؛ ولذا أُخبرَ عنها، وإنَّما فُتحتْ على الحكاية والإخبارِ عنها بأنَّها فعلٌ مع كونها اسماً، إنَّما هو باعتبارِ مسمَّاه، وهو ضربَ الذي يدلُّ على الحدثِ والزمانِ، فهو نظيرُ الإخبارِ في قولك: زيدٌ قائمٌ، ألا ترى أنَّكَ أخبرتَ عن زيدٍ باعتبارِ مسمَّاه لا باعتبارِ لفظه؟ وكذا الكلامُ في (من) حرفٍ جرٍّ.⁽⁵⁰⁾

ويقولُ ابنُ هشامٍ "وأما قولُ ابنِ مالكٍ إِنَّ الإسنادَ اللفظيَّ يكونُ في الأسماءِ والأفعالِ والحروفِ، وإنَّ الذي يختصُّ بهِ الاسمُ، هو الإسنادُ المعنويُّ فلا تحقيقَ فيه، وقالَ لي بعضُهم: كيفَ تتوهمُ أَنَّ ابنَ مالكٍ اشتبهَ عليه الأمرُ في الاسمِ والفعلِ والحرفِ. فقلتُ: كيفَ توهمَ ابنُ مالكٍ: أَنَّ النُّحويينَ كافَّةً غلطوا في قولهم: إِنَّ الفعلَ يُخبرُ بهِ، ولا يُخبرُ عنه، وإنَّ الحرفَ لا يُخبرُ بهِ ولا عنه، ومِمَّنْ قلَّدَ ابنَ مالكٍ في هذا الوهمَ أبو حيانٍ"⁽⁵¹⁾.

إذا يظهر أنَّ تسميته بالإسنادِ اللفظي، هو التحقيقُ لما مر من الأوجه، خلافاً للمشهور.

2.3 التعريفات والحدود في ما يتعلق ببعض أبواب النُّحو:

كُثرت التعريفات والحدود النُّحوية في أبواب النُّحو، نقتصر على ذكر بعض النماذج، مما له تعلقٌ بالبحث وهي كالآتي:

حركات الإعراب والبناء واحدة:

ألقاب الإعراب أربعة: رفعٌ ونصبٌ وخفضٌ وجزمٌ ، وألقاب البناء أربعة: ضمٌ وكسرٌ وفتحٌ وسكونٌ⁽⁵²⁾ ، والمشهور عند النحاة أنَّ حركة الإعراب غير حركة البناء، وإن كانتا في الصورة واللفظ شيئاً واحداً، لكنهم قصدوا التفريق، ففي الإعراب يُقال: مرفوعٌ بضمّةٍ - مثلاً - وفي البناء يُقال: مبنيٌّ على الضمِّ. فإذا قالوا: مرفوعٌ، علّم أنّه بعاملٍ يجوزُ زواله، وحدثُ عاملٍ آخرٍ يحدثُ خلافَ عمله. وإذا قالوا: مبنيٌّ على الضمِّ، علّم أنّه ملازمٌ للضمِّ لا يزولُ بزوالِ العاملِ⁽⁵³⁾.

وقد أشار إلى هذا المشهور ابنُ يعيش، أي: التفريقُ بينَ حركاتِ الإعرابِ والبناء، وعزاهُ إلى البصريين فقال: " اعلّم أنَّ سيبويه وجماعةً من البصريين، قد فصلوا بينَ ألقابِ حركاتِ الإعرابِ وسكونه، وبينَ ألقابِ حركاتِ البناءِ وسكونه، وإن كانت في الصورة واللفظ شيئاً واحداً، فجعلوا الفتحَ المطلقَ لقباً للمبنيِّ على الفتح، والضمُّ لقباً للمبنيِّ على الضمِّ، وكذلك الكسرَ، والوقفَ. وجعلوا النصبَ لقباً للمفتوحِ بعاملٍ، وكذلك الرفعَ والجرَّ والجزمَ. ولا يُقالُ لشيءٍ من ذلك مضمومٌ مطلقاً. لا بدَّ من تقييدٍ لئلا يدخلَ في حيِّزِ المبنيات، أرادوا بالمخالفة بين ألقابها إبانةَ الفرقِ بينهما، فإذا قال: هذا الاسمُ مرفوعٌ، علّم أنّه بعاملٍ يجوزُ زواله، وحدثُ عاملٍ آخرٍ يحدثُ خلافَ عمله، فكان في ذلك فائدةٌ وإيجازٌ؛ لأنَّ قولنا: (مرفوعٌ) يكفي عن أن يُقالَ له: مضمومٌ ضمةً تزولُ، أو ضمةً بعاملٍ".⁽⁵⁴⁾

ثمَّ أشار ابنُ يعيش إلى المخالف لهذا المشهور بقوله: " وربّما خالفَ في ذلك بعضُ الكوفيين، وسَمَّى ضمةَ البناءِ رفعاً، وكذلك الفتحَ، والكسرَ، والوقفَ. والوجهُ الأوَّلُ لما ذكرناه من القياس، ووجهُ الحكمة".⁽⁵⁵⁾

وابنُ يعيش وإن رجحَ قولَ البصريين، ووصفَهُ بأنّه القياس والحكمة إلا أنَّ قولَ الكوفيين - أيضاً - صحيحٌ؛ لاعتباراتٍ، منها:

- أنّه لا فرقَ بين هذه الحركاتِ في النطق، في الواقعِ العمليِّ، إذ لا فرقَ بينَ المعربِ والمبنيِّ في النطق،... والدليلُ على أنَّ كلَّ ذلك يجمعه اسمُ الفتحِ والضمِّ والكسرِ والوقفِ، أنَّ سامعاً لو سمعَ لفظينِ مفتوحين، أحدهما بعاملٍ والآخرُ بغيرِ عاملٍ، لم يفصلْ بينهما بنفسِ السمعِ، واستويا عنده في النطق، حتى يرجعَ فيعرفَ ما أوجبَ ذلكَ له من عاملٍ، أو غيرِ ذلكَ، كما ذكر السيرافي⁽⁵⁶⁾.

- إنَّ إطلاقَ الإعرابِ على الحركاتِ، فيه تفرُّغٌ للفظِ من مدلوله اللُّغوي، فإنَّ جعلَ الإعرابِ معنويّاً لفظيّاً أولى من حيثِ اللفظِ؛ لأنّا إذا أطلقنا الإعرابَ المصطلحَ عليه على التغيُّرِ، كنّا قد خصصناه

ببعض التغيّرات، ففي ذلك تخصيصٌ له ببعض مطلقاته، وإذا أطلقناه على اللفظي - وهي الحركات أو الحروف أو السكون أو الحذف - كَانَ ذَلِكَ نَقْلًا لِلْفِظِ بِالْكَلِيَّةِ عَنْ مَدْلُولِهِ اللَّغْوِي، وليس المصطلحين نقلُ اللَّفْظِ عَنْ مَعْنَاهُ بِالْكَلِيَّةِ⁽⁵⁷⁾.

. إِنَّ بَعْضَ النَّحْوِيِّينَ يَقَرِّرُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ أَلْقَابِ الْبِنَاءِ وَالْإِعْرَابِ، يَسْمَى بِاسْمِ الْآخِرِ، حَتَّى وَإِنْ كَانَ تَجَوُّزًا، إِذْ يَقُولُ الْعُكْبَرِيُّ: " وَتَسْمِيَةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا بِاسْمِ الْآخِرِ تَجَوُّزٌ، وَإِنَّمَا فَرَّقُوا بَيْنَهَا فِي التَّسْمِيَةِ: لِافْتِرَاقِهَا فِي الْمَعْنَى "⁽⁵⁸⁾.

وذكرَ ناظرُ الجيش: أَنَّ سِيبَوِيهَ حَكِيَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ، إِعْرَابُ الْمُضَافِ، مَعَ بَقَاءِ التَّرْكِيبِ، يَعْنِي إِعْرَابُ الْمَرْكَبِ الَّذِي قَدْ أُضِيفَ إِلَى صَاحِبِهِ، لَا الْمَرْكَبُ دُونَ إِضَافَةٍ، فَفُهِمَ مِنْهُ أَنَّ الْإِعْرَابَ ضَعِيفٌ، وَأَمَّا ابْنُ عَصْفُورٍ: فَإِنَّ كَلَامَهُ فِي الْمَقْرَبِ وَشَرَحِ الْجَمْلِ، يُفْهِمُ مِنْهُ التَّسْوِيَةَ بَيْنَ الْإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ⁽⁵⁹⁾.

وكذا الشاطبيُّ يَقَرِّرُ أَنَّهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ إِذْ يَقُولُ: "فإِنَّمَا مَعْنَى قَوْلِهِ: (على الذي رفعه قد عُهِدَا)، أَي: على ما يشبه ذلك، لكن لما كانت حركات الإعراب والبناء وحرفُهُمَا على لَفْظٍ وَاحِدٍ، تَجَوُّزٌ فِي الْعِبَارَةِ، وَهُوَ تَقْرِيرٌ اصْطِلَاحِي "⁽⁶⁰⁾.

. وكذا فَإِنَّ الْبَصْرِيِّينَ الَّذِينَ أَثَرَعَهُمُ التَّفْرِيقُ، يُطْلِقُونَ أَلْقَابَ الْبِنَاءِ عَلَى عِلَامَاتِ الْإِعْرَابِ، كَمَا ذَكَرَ الصَّبَّانُ⁽⁶¹⁾.

. ثُمَّ إِنَّ الْعِلَلَ الَّتِي عُيِّلَ بِهَا لِلتَّفْرِيقِ بَيْنَ الْإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ أَضْحَتْ عُضْضَةً لِلنَّقْدِ، فَعَلِينَا أَنْ نَتْرَكَ هَذَا كُلَّهُ فِي غَيْرِ تَرَدُّدٍ، وَأَنْ نَقْنَعُ بِأَنَّ الْعِلَّةَ الْحَقِيقِيَّةَ فِي الْإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ، لَيْسَتْ إِلَّا مُحَاكَاةُ الْعَرَبِ فِيمَا أَعْرَبُوهُ أَوْ بَنَوْهُ مِنْ غَيْرِ جَدَلٍ زَائِفٍ، وَلَا مَنْطِقٍ مَتَعَسِفٍ، وَأَنَّ الْفَيْصَلَ فِيهِمَا رَاجِعٌ (كَمَا قَالَ بَعْضُ السَّابِقِينَ) إِلَى أَمْرٍ وَاحِدٍ: هُوَ: "السَّمَاعُ عَنِ الْعَرَبِ الْأَوَائِلِ، وَاتَّبَاعُ طَرِيقَتِهِمْ، الَّتِي نُقِلَتْ عَنْهُمْ، دُونَ الْإِلْتِفَاتِ إِلَى شَيْءٍ مِنْ تِلْكَ الْعِلَلِ، الَّتِي لَا تَثْبُتُ عَلَى التَّمَحْيِصِ "⁽⁶²⁾.

ويبدو أَنَّ هَذِهِ التَّفَرُّقَةَ مَرَدُّهَا إِلَى الْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ الَّتِي ابْتَكَرَهَا النَّحَاةُ، وَلِذَا وَقَعَ الْخَلْطُ فِيهَا قَدِيمًا، كُلٌّ حَسَبَ قَاعِدَتِهِ النَّحْوِيَّةِ، وَلِذَا لَا زَالَ هَذَا الْإِشْكَالُ قَائِمًا حَتَّى الْيَوْمِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَرَقْ لِبَعْضِ الْمُحَدِّثِينَ، إِذْ يَرَى أَنَّ التَّفَرُّقَةَ دَعَاهُمْ إِلَيْهَا الدِّقَّةُ، بَلِ الْإِفْرَاطُ فِي الدِّقَّةِ، وَالسَّخَاءُ فِي الْإِصْطِلَاحَاتِ، وَمِنَ النَّحْوِيِّينَ مَنْ لَمْ يَلْتَزِمْ هَذِهِ التَّفَرُّقَةَ، وَاسْتَعْمَلَ أَلْقَابَ نَوْعٍ فِي غَيْرِهِ. وَتَرَى اللِّجْنَةَ (وِزَارَةَ الْمَعَارِفِ الْمِصْرِيَّةِ)، أَنَّ يَكُونَ لِكُلِّ حَرَكَةٍ لِقَبٍ وَاحِدٍ فِي الْإِعْرَابِ وَفِي الْبِنَاءِ، وَأَنَّ يُكْتَفَى بِأَلْقَابِ الْبِنَاءِ⁽⁶³⁾.

. عدُّ المعارفِ سبعا:

يدخل عد المعارف في أنواع التعريف بالعد والتقسيم، فللنُّحاة في عدِّها قولان⁽⁶⁴⁾:

الأولُ أنَّها خمسٌ، وهو المشهورُ، والثاني: سبعٌ: فزادَ بعضهم المنادى، والموصولُ، وهو اختيارُ ابنِ مالكٍ، والذي يبدو أنَّ الأولى ما اختاره ابنُ مالكٍ من عدِّها سبعا، مخالفاً للمشهور عند النُّحاة؛ لأُمورٍ، منها:

- أنَّ ما أُسقطَ من المعارفِ كالمنادى والموصولِ يذكرهُ النُّحاةُ، ولذا ذكر الشاطبيُّ أنَّه أُسقطَ من المعارفِ ممَّا ذكرهُ ابنُ مالكٍ وغيرُهُ بعضُ أنواعِها، وزادَ فيها ما لم يزدْ غيرُهُ، أمَّا ما نقصَ منها، فالمنادى المقصودُ نحو: (يا رجلُ)، فإنَّه معرفةٌ وليس بواحدٍ ممَّا ذكر، ولذلك عدَّهُ في (التسهيلِ) نوعاً سابعاً⁽⁶⁵⁾.

- أنَّ الاختلافَ في الموجبِ لتعريفِهما لا يُعفي من النصِّ عليهما، فقد ذكرَ ناظرُ الجيشِ علةَ الاختلافِ في موجبِ تعريفِهما: أنَّ منهم مَن يعدُّ المنادى والموصولَ، ومنهم من لا يعدُّهما، أو لا يعدُّ أحدهما، أنَّهم اختلفوا في الموجبِ لتعريفِهما. أمَّا المنادى: فقليلٌ: إنَّه معرفةٌ بألفٍ ولاَمٍ محذوفتين. ونابَ حرفُ النِّداءِ مناهُما؛ فهو من قبيلِ ما عُرِفَ باللامِ، قال الشيخُ: وهو الَّذي صحَّحَهُ أصحابُنا وقيل: إنَّه معرفةٌ بالإقبالِ عليه، والقصدُ والخطابُ، فهو قسمٌ برأسه⁽⁶⁶⁾.

فالتعليلُ الأولُ أنَّه معرَّفٌ بألفٍ ولاَمٍ محذوفتين، ونابَ حرفُ النِّداءِ مناهُما فهو من قبيلِ المعرِّفِ بالألفِ واللامِ، وهذا يُشكِّلُ على المبتدأ، فهو ممَّا لا يتأتَّى معرفتهُ لكلِّ أحدٍ فتوضيحهُ بكونه قسمٌ مستقلٌّ أولى، أضفْ أنَّه أي: هذا التعليلُ مُنازعٌ بمثله، كون جعله قسمًا برأسه، كما هو واضحٌ من كلامِ ناظرِ الجيشِ المتقدم.

. إنَّ التفصيلَ في عدِّهما معرفتين مستقلتين. كما في اختيارِ ابنِ مالكٍ. محتاجٌ إليه؛ لأنَّ هذا يبعدُ الاحتمالَ من ذهنِ الدارسِ، من كونهما ليسا من المعارفِ.

- إنَّ النَّصَّ على عدِّهما في المعارفِ يخلِصُ من تطلُّبِ التعليلاتِ والاختلافِ فيها، فإنَّ تفصيلَ الكلامِ بعدِّها سبعا، يحصِّلُ المقصودَ، ما دامَ أنَّ كثيرًا من النُّحاةِ يذكرها استقلالاً أو مدرجةً في غيرها، فلا حاجةً إلى إغفالها..

الفرق بين (علم الجنس) واسمه :

يعرف النُّحاة علم الجنس بأنَّه: ما وضع لشيءٍ بعينه ذهنًا، كأسماء: فإنه موضوع للمعهود في الذهن⁽⁶⁷⁾. وأمَّا اسم الجنس هو: الاسم الموضوع للحقيقة من حيث هي، حالة كونه ملغى، فيه وضعاً اعتبار الفردية، سواء كان إفراديًا. كالماء والعسل، أو جمعياً: ك(ترك) و(روم)، فدلالته على

كل من أفرادهِ التَّزامية⁽⁶⁸⁾، وتكمن الإشكالية في التفرقة بين علم الجنس واسمه، هل يقول سيوبه بأن اسم الجنس للحقيقة المتحدة ذهنًا، فيكون الفرق بين علم الجنس واسمه عنده اعتبارًا التعيين في علم الجنس دون اسمه، كما هو المشهور. أو بأنه للفرد المنتشر فيكون الفرق عنده ظاهرًا، ولعلَّ هذا أقرب إلى كلامه⁽⁶⁹⁾ وهذا الكلام مشكل، ولا أراه يروي الغليل، لأنهم ينصون عند ذكر الحضور في اسم الجنس على أنَّ الحضور في الذهن حاصل، وإن لم يكن شرطًا في اسم الجنس، أو لم يكن مقصودًا، لكنه يلزم الحضور الذهني؛ لتعذر الوضع للمجهول، ولكنه لم يقصد كعلم الجنس؛ وعليه فقد وصلنا إلى نفس النتيجة، فالحضور الذهني حاصل في علم الجنس، واسم الجنس بصرف النظر عن قصده، أو عدم قصده فأين الفرق؟⁽⁷⁰⁾

والذي يظهر: أنَّ الثاني المخالف للمشهور، وهو عدم التفرقة بينهما، هو الأولى؛ لأمر، منها:

1. أنَّ من النُّحاة مَنْ قالَ بعدمِ التفريق ك(ابن خروف)، فقد ذكر الشاطبي أنَّ ابن خروف نصَّ في كتابه، في الردِّ على أبي المعالي: أنَّ أعلامَ الأجناسِ كأسماءِ الأجناسِ باللام عامةً، و(أنا) لاستغراق الجنس أصلًا واستعمالًا. قال: ولا خلافَ في هذا بين النحويين أجمعين، فقد ظهرَ إذاً أنَّ علم الجنس مرادفٌ في المعنى لاسم الجنس، المعروف باللام العهدية في الجنس⁽⁷¹⁾.

. أنَّ بعضهم يعدُّ التفريق بينهما من المُشكلات: فقد نقلَ القرافي عن شيخه الخسرو شاهی بعد ما نَبَّه على (عسر) المسألة، بأنَّ تحريرَ الفرقِ بينَ علم الجنس وعلم الشخص، وعلم الجنس واسم الجنس، هو من نفائسِ المباحثِ ومشكلاتِ المطالب⁽⁷²⁾.

. أنَّ من العلماءِ من جعلَ الفرقَ بينهما، لا يُعقلُ في المعنى: فقد ذكر الشنقيطي عن بعضهم: أنَّه اصطدمت فيه عقولُ العقلاء، واختلفت فيه آراءُ العلماء، حتى قال بعضهم: لا يُعقلُ الفرقُ بينهما في المعنى⁽⁷³⁾.

إِطلاقُ (بدلِ البعضِ من الكلِّ) على (بدلِ الاشتمالِ):

يعرف النُّحاة بدل البعض بأنه: بدل الجزء من كله، قليلاً كان ذلك الجزء أو مساوياً أو أكثر، وأما بدل الاشتمال: فهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه كأعجبي الكتاب عرضه⁽⁷⁴⁾. وربَّما سَمَّى بعضهم بدل البعض من الكلِّ، بدل الاشتمال - أيضاً، لاشتمالِ الأولِ على الثاني، لكونه كلاً له، ولكنَّ المشهورَ إفراده بالتسميةِ ببدل البعض⁽⁷⁵⁾.

والذي يرى الباحث: أنَّ القولَ المخالفَ للمشهور، أنَّهما شيءٌ واحدٌ، فالتعريضُ ب(بدلِ البعضِ من الكلِّ) عنهما جميعاً، هو الأولى لأمر، منها:

- أنه يجوز في (بدل الاشتمال) كل ما جاز في (بدل البعض من الكل)، ويمتنع منه ما امتنع منه، من وجود الرابط (الضمير)، والبعضية، فقد ذكر ابن بابشاذ أن بدل الاشتمال يجوز فيه كل ما جاز في بدل البعض من الكل، ويمتنع منه ما امتنع منه، فمثال المعرفة من المعرفة: أعجبنى زيد حسنه، ومثال: النكرة من النكرة: أعجبنى رجل حسن له، ومثال النكرة من المعرفة: أعجبنى زيد حسن له، ومثال المعرفة من النكرة: أعجبنى رجل حسن له⁽⁷⁶⁾.

. قرر بعض النحاة، كابن الصائغ: أن بين بدل البعض، وبدل الاشتمال شبه ما⁽⁷⁷⁾.

وهذا يعني أن التفريق بينهما محط إشكال عند النحاة، وإن كان بعضهم يفرق بينهما من حيث المعاني والأجسام.

- رجح بعض العلماء التسوية بينهما، يتحدث الشاطبي أن هناك من العلماء من يسوي بينهما فيقول: «وتم مذهب ثالث، أن العامل هو المشتمل على البدل، بمعنى أن معنى العامل متعلق به، وإن تعلق في اللفظ بغيره، نحو أعجبتني الجارية حسنها، فالإعجاب متعلق بالجارية، وهو في المعنى متعلق بالحسن؛ ولأجل ذلك قالوا: أعجبتني الجارية حسنها بغير علامة في الأكثر، وهو أقرب من الذي قبله، إلا أن بدل البعض بهذا المعنى داخل فيه؛ لأن المعنى معلق بالبدل لا بالمبدل منه، فيلزم أن يسمى بدل البعض بدل اشتمال. وارتضى هذا المذهب ابن أبي الربيع، وسلم أن بدل البعض والاشتمال في الحقيقة سواء، إلا أن بدل البعض خص بهذه التسمية، وأبقوا التسمية على الآخر»⁽⁷⁸⁾.

- أنه قد يلتبس على الطالب بدل البعض ببديل الاشتمال، بجامع البعضية أو الجزئية في كل منهما⁽⁷⁹⁾. فجعلهما شيء واحد ينفي هذا الالتباس، ومعلوم أن التركيز ينصب على المعنى، وما دام أن المقصود يتحقق بجعلهما واحداً، فلا حاجة إلى تعدد التسمية. أو تكلف التفريق بينهما.

. الجملة ذات الوجهين اسمية الصدر فعلية العجز:

من التعريفات التي عرّف بها النحاة (جملة ذات الوجهين): أنّها اسمية الصدر فعلية العجز، كما في التسهيل، لكن هذا خلاف المعنى المشهور لذات الوجهين، وهو ما كانت صغرى باعتبار، وكبرى باعتبار، نحو أبوه غلامه منطلق في قولنا زيد أبوه غلامه منطلق⁽⁸⁰⁾.

فالمخالف للمشهور ما أشار إليه الصبان من تفسير ابن مالك لذلك، وهذا التفسير صحيح؛

لأمور، منها:

- لأنها لا تكون كذلك حتى تكون اسمية الصدر فعلية العجز، يذكر أبو حيان سبب احتياج ابن مالك لهذا التفسير، إذ يقول: "وإنما احتاج في تفسير ذات الوجهين إلى قوله: أي: اسمية الصدر

فعليّة العجز؛ لأنّ ذات الوجهين يُراد بها كُبرى وصُغرى، فالصُغرى في ضمنِ الكُبرى، والصِغَر أعمُّ من أن تكونَ اسميّةً أو فعليّةً، فبيّن أنّ المرادَ بقوله: (ذات الوجهين) ما يجوزُ فيه الرفعُ باعتبارِ الكُبرى، والنصبُ باعتبارِ الصُغرى، ولا تكونُ كذلك حتى تكونَ اسميّةً الصّدرِ فعليّةً العجز⁽⁸¹⁾.

- أنّ هذا التفسيرَ يبيّنُ المرادَ بها في اصطلاح النُّحاة، فقد كشفَ ناظرُ الجيشِ عن مُرادِ ابنِ مالكٍ بهذا التفسيرِ بقوله: "الظاهرُ أنّ المصنّفَ إنّما احتاجَ إلى تفسيرِ ذاتِ الوجهين بقوله: اسميّة الصّدرِ فعليّةً العجز؛ ليفيدَ المرادَ بها في اصطلاح النُّحاة"⁽⁸²⁾.

- أنّ بعضَ النُّحاةِ يفرقُ بينَ كُبرى ذاتِ وجهين، وبينَ جملةٍ ذاتِ وجهين، وممن أشارَ إلى هذا التفريقِ ابنُ هشامٍ، إذ يقولُ: "وَمَعْنَى قَوْلِي كُبْرَى أَنَّهَا جَمَلَةٌ فِي ضَمْنِهَا جَمَلَةٌ، وَمَعْنَى قَوْلِي: ذَاتِ وَجْهَيْنِ: أَنَّهَا اسْمِيَّةُ الصّدرِ فعليّةً العجز"⁽⁸³⁾.

- وبهذا يُعلمُ أنّ ابنَ مالكٍ أرادَ معنى آخرَ لذاتِ الوجهين، غيرَ ما هو مشهورٌ عندَ النُّحاةِ، فإنَّ كثيرًا من النُّحاةِ يذكُرُ تفسيرَ ابنِ مالكٍ لها من غيرِ اعتراضٍ ولا تكبيرٍ، ممّا يدلُّ على صحّةِ دلالةِ هذا التعريفِ⁽⁸⁴⁾.

الخاتمة:

تحدث البحثُ عن جملةٍ من التعاريف والحدود النّحوية، وأبرزَ أقوالَ النُّحاةِ المحققة في ذلك، وتتبّع بعضَ المسائلِ في هذا الشأنِ، ويمكنُ تسجيلُ النتائجِ الآتية:

. جرى الكتابُ والباحثون في أغلبِ تعاريفهم على الاقتصارِ على القولِ المشهورِ في الغالبِ، ربما لغلبةِ الاستعمالِ، أو لاعتباراتٍ معينة عندهم.

.. أنّ التعريفات والحدود النّحوية انسحب إليها الخلاف تبعًا لمسائل النّحو الأخرى.

. إنّ الترجيحَ في التعاريف والحدود، يُبنى على قواعده المعروفة وأسسها الثابتة، مما يجعله أكثرَ جدوى، وأقوى مصداقية.

.. إن التعريفات والحدود مهمة؛ لما يتوقف عليها من معرفة العلوم، وتوضيح الفنون.

- أنّ هذا الموضوع ما زال خصبًا للدراسة والنقدِ فيوصي الباحثُ بمزيد من الدراسات والبحوث التي تخدم هذا الشأن.

التهميش:

(1) ابن حزم، علي بن أحمد، الإحكام في أصول الأحكام، ت: أحمد شاكر، دار الآفاق، الجديدة، بيروت: (35/1).

(2) ينظر: د. أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة بمساعدة فريق عمل، دار عالم الكتب، ط: 1،

١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م: (1485/2).

- (3) الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط. 1، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م: ص: 62.
- (4) الكفوي، أيوب بن موسى، الكليات، ت: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان: ص: 262.
- (5) ينظر: خطابي، محمد، المادة المصطلحية في المعجم المفصل في الأدب، لمحمد التونجي، مجلة اللسان العربي، الرباط، ع 1998/46 م: ص: 765.
- (6) جنان التميمي، الحدود النحوية في التراث، كتاب التعريفات، شبكة اللغويات العربية، 2008 م، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، 1428 هـ: ص: 12.
- (7) ينظر: الأخضري، عبد الرحمن، شرح السلم المرونق في علم المنطق، ت: أبو بكر بلقاسم، دار ابن حزم: ص: 75.
- (8) ينظر: الميداني، عبد الرحمن حسن، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، دار القلم، دمشق، ط. 9، 2008 م: ص: 63.
- (9) ينظر: الشنقيطي، محمد الأمين، آداب البحث والمناظرة، ت: سعود العريفي، دار عطاءات العلم، الرياض - دار ابن حزم، بيروت، ط. 5، 2019 م: (179/1)، ومناخ الخوري حنا، التصور النحوي (قراءة في المفهوم والمصطلح والحد والتعريف)، مجلة الذاكرة، مجلد 9، عدد 1، 2021 م: ص: 118 - 120.
- (10) ينظر: محمد بن مكرم بن علي لسان العرب، دار صادر. بيروت، ط: 3 - ١٤١٤ هـ (140/3).
- (11) التعريفات: ص: 83.
- (12) ينظر: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، الحدود الأنثيقة والتعريفات الدقيقة، ت: د. مازن المبارك، دار الفكر المعاصر - بيروت، ط: 1، ١٤١١: ص: 65.
- (13) ينظر: عبد الرزاق الحري، علم الوضع، دار الوقف السني، ط. 1، 2006 م: ص: 147 م
- (14) ينظر: معجم مقاليد العلوم والرسوم: ص: 34.
- (15) ينظر: الفاكهي، الحدود في النحو: ص: 49.
- (16) ينظر: جمال صليبي، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط. 1، 1971 م: ص: 305.
- (17) ينظر: الملح، حسن خميس، التفكير العلمي في النحو العربي، دار الشرق، عمان، ط. 1، 2002 م: ص: 141.
- (18) ينظر: الفارضي، شمس الدين محمد، شرح الفارضي على ألفية ابن مالك، ت: محمد الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. 1، 2018 م: (42/1).
- (19) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل تحقيق د. عبدالرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، ط. 1، 1410 هـ، دار هجر: (4/1)، وانظر: ناظر الجيش، محمد بن يوسف، تمهيد القواعد، ت: علي محمد فاخر، دار السلام، مصر، ط. 1، 1428 هـ (129/1).
- (20) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: (4/1).
- (21) انظر: ابن سيده، علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، ت: عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000 م: (50/7)، ولسان العرب: (3922/5)، ومجموعة من العلماء، المعجم الوسيط، ت: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة: (796/2).
- (22) ابن الصائغ، محمد بن حسن، اللوحة في شرح الملحة، ت: إبراهيم الصاعدي، عمادة الحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط. 1424، هـ: (104/1)، وانظر: الشاطبي أبو إسحق إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ت: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط: 1، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م: (41/1)، والعكبري، أبو البقاء، ومسائل خلافة في النحو، ت: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، ط. 1، 1992 م: ص: 41، وعباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ط. 15: (15/1)، و عادل خلف، نحو اللغة العربية، مكتبة الآداب: ص: 16.
- (23) ينظر: ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. 1، 1422 هـ: (19-18/1).

- (24) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص: 226.
- (25) ينظر: الاستريادي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، ت: يوسف بن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي، ط2، 1996م: (22/1).
- (26) ينظر: المقاصد الشافية: (35-34/1)، وانظر: المرتضى الزبيدي، محمد بن محمد الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية: (370/33)، و التذييل: (38/1)، والأزهري، خالد بن عبدالله، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت: (313/1): (19/1).
- (27) ينظر: المقاصد الشافية: (35/1).
- (28) لسان العرب: (5/1)، وانظر: التذييل: (24/1)، وتمهيد القواعد: (2125/5)، والدماميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر، تعليق الفوائد، ت: محمد المفدي، رسالة دكتوراة، ط1، 1403هـ: (194/4)، والعيني، محمود بن أحمد، المقاصد النحوية شرح شواهد الألفية، دار السلام، القاهرة، 1431هـ: (1577/4).
- (29) ينظر: التذييل والتكميل: (21/1).
- (30) ينظر: محمد نديم فاضل، التضمين النحوي في القرآن الكريم، رسالة دكتوراة، دار الزمان، المدينة المنورة، ط1، 2005م: (1:34).
- (31) ينظر: همع الهوامع: (23/1).
- (32) ينظر: شرح الرضي على الكافية:
- (33) ينظر: تعليق الفوائد: (65/1).
- (34) ينظر: شرح ناظر الجيش: (134).
- (35) ينظر: محمد بن أحمد بن أمير المؤمنين الحسن بن داود اليميني، بغية الطالب وزلفة الراغب لمعرفة معاني كافية ابن الحاجب، ت: طلال الحساني، جامعة أم القرى، السعودية 1428هـ: ص: 4.
- (36) ينظر: الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، الطبعة: 28، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م: (9/1)، والنحو الوافي: (15/1)، ونحو اللغة العربية: ص: 16.
- (37) شرح الرضي: (1114/1).
- (38) ينظر: المقاصد الشافية: (33/1).
- (39) ينظر: تعليق الفوائد: (66/1).
- (40) ينظر، فائزة المؤيد، الرابط وأثره في التركيب في العربية، المجلة جامعة أم القرى، عدد، 19- 20: ص: 160.
- (41) ينظر: السيرافي، الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، ت: أحمد حسن مهدي، علي سيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008م: (184/3).
- (42) ينظر: الفارسي، أبو علي، شرح آيات المشكلة الإعراب، ت: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1988م: ص: 89.
- (43) ينظر: الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، المفتاح في الصرف، ت: علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1407هـ: ص: 27.
- (44) ينظر: المصطلح النحوي في المفصل لابن يعيش، دراسة في أثر النص، أمجد طلافحة و خالد الكندي، مجلة اتحاد الجامعات العربية، المجلد 14، عدد 1، ص: 425-426.
- (45) التذييل: (31/1).

- (46) الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط.1، 1417هـ: (86/1).
- (47) أبو حيان، محمد بن يوسف، التذييل والتكميل، ت: حسن هنداي، دار القلم، دمشق، ط.1، 1417هـ: (44/1).
- (48) أحمد بن حنبل، مسند أحمد، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط.1، 1421هـ: (65/5).
- (49) ينظر: المقاصد الشافية: (48/1 - 49).
- (50) ينظر: تعليق الفوائد: (73/1).
- (51) ابن هشام، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب، أبو محمد، ت: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط.6: (874/1).
- (52) ينظر: الأبي، أحمد بن محمد، الحدود في النحو، ت: نجاة نولي، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة، العدد 112 - 1421هـ: ص: 451.
- (53) ينظر: عبد الله الفوزان، تعجيل الندي، دار ابن الجوزي، ط.2: 1431هـ: ص: 38.
- (54) شرح المفصل: (190/2 - 191)، وانظر: الرماني، علي بن عيسى، الحدود في النحو، ت: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان: ص: 451.
- (55) شرح المفصل: (191/2).
- (56) ينظر: السيرافي الحسن بن عبد الله بن المربان، شرح كتاب سيبويه، ت: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط.1، 2008م: (49/1).
- (57) ينظر: التذييل والتكميل: (116/1).
- (58) العكبري، عبد الله بن الحسين، الباب في علل الإعراب، ت: عبد الإله النهمان، دار الفكر، دمشق، ط.1، 1416هـ: (60/1).
- (59) تمهيد القواعد: (2431/5).
- (60) المقاصد الشافية: (256/5).
- (61) ينظر: حاشية الصبان: (102/1).
- (62) النحو الوافي: (91/1)، ونظر: الخضري، محمد بن مصطفى، حاشية الخضري على ابن عقيل دار الفكر، بيروت، ط.1، 2003م: (58/1).
- (63) محمد الخضر حسين، موسوعة الأعمال الكاملة، جمع: المحامي علي الرضا، دار النوادر، سوريا، ط.1، 1431هـ: (253/1/6).
- (64) ينظر: أبو حيان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب، ت: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة: (910/2)، وتمهيد القواعد: (432/1).
- (65) ينظر: المقاصد الشافية: (249/1).
- (66) ينظر: تمهيد القواعد: (432/1)، وانظر: التذييل والتكميل: (111/2).
- (67) التعريفات: ص: 157.
- (68) شرح الحدود في النحو: ص: 112.
- (69) ينظر: حاشية الصبان: (199/1).
- (70) ينظر: إسماعيل العوفي، زاوية لغوية، جريدة عمان، default newsbaber: (1/22).
- (71) ينظر: المرجع السابق: (384/1).
- (72) المرجع السابق: (385/1).
- (73) ينظر: رحلة الحج إلى بيت الله الحرام، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي (١٣٢٥ - ١٣٩٣ هـ)، دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بيروت)، الطبعة: الخامسة، ١٤٤١ هـ - ٢٠١٩ م: ص: 8.

(74) ينظر: حمزة النشرتي، الرابط وأثره في التراكيب في العربية، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، العدد 67-68، 1405هـ: ص: 148.

(75) ينظر: شرح الرضي على الكافية: (352/2).

(76) ينظر: بن باشاذ، طاهر بن أحمد، شرح المقدمة المحسبة، ت: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط1، 1977م: (427/2).

(77) اللوحة في شرح الملحة: (721/2).

(78) المقاصد الشافية: (197/5)، وانظر حاشية الصبان: (186/3).

(79) ينظر: عبد الله الفوزان: ص: 308.

(80) ينظر: حاشية الصبان: (116/2).

(81) التذييل والتكميل: (330/6).

(82) تمهيد القواعد: (1689/4).

(83) شرح قطر الندى: ص: 156.

(84) ينظر: شرح ابن عقيل: (139/2). التصريح: (454/1)، وشرح الحدود، الفاكهي، عبد الله بن أحمد، ت: المتولي رمضان، مكتبة وهبه، القاهرة، ط2، 1993م: ص: 68. معجم القواعد العربية: (54/1).

قائمة المراجع:

المقالات:

1. الأبندي، أحمد بن محمد، الحدود في النحو، ت: نجاة نولي، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة، العدد 112-1421هـ.
2. إسماعيل العوفي، زاوية لغوية، جريدة عمان ، default newsbaber.
3. أمجد طلافحة و خالد الكندي المصطلح النحوي في المفصل لابن يعيش، دراسة في أثر النص ، مجلة اتحاد الجامعات العربية، المجلد14، عدد 1.
4. حمزة النشرتي، الرابط وأثره في التراكيب في العربية، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، العدد 67-68، 1405هـ.
5. فائزة المؤيد، الرابط وأثره في التركيب في العربية، المجلة جامعة أم القرى، عدد، 19-20:
6. مناخ الخوري حنا، التصور النحوي (قراءة في المفهوم والمصطلح والحد والتعريف)، مجلة الذاكرة، مجلد9، عدد 1، 2021م.

الكتب:

1. ابن باشاذ، طاهر بن أحمد، شرح المقدمة المحسبة، ت: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط1، 1977م.
2. ابن حزم، علي بن أحمد، الإحكام في أصول الأحكام، ت: أحمد شاكر، دار الآفاق، الجديدة، بيروت: (35/1).
3. ابن سيده، علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، ت: عبد الحميد هندواوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.

4. ابن الصائغ، محمد بن حسن، اللوحة في شرح الملحة، ت: إبراهيم الصاعدي، عمادة الحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط. 1424هـ.
5. ابن مالك، شرح التسهيل تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، ط. 1، 1410هـ، دار هجر.
6. ابن هشام، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب، أبو محمد، ت: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط. 6:
7. ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. 1، 1422هـ.
8. أبو حيان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب، ت: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة.
9. أبو حيان، محمد بن يوسف، التذيل والتكميل، ت: حسن هنداي، دار القلم، دمشق، ط. 1، 1417هـ.
10. الأخضري، عبد الرحمن، شرح السلم المرونق في علم المنطق، ت: أبو بكر بلقاسم، دار ابن حزم.
11. أحمد بن حنبل، مسند أحمد، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط. 1، 1421هـ.
12. أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة بمساعدة فريق عمل، دار عالم الكتب، ط. 1، 1429هـ - 2008م.
13. الأزهرى، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت.
14. الاسترياذي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، ت: يوسف بن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي، ط. 2، 1996م.
15. تمام حسان. مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية.
16. الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط. 1، 1403هـ - 1983م.
17. جمال صليبي، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط. 1، 1971م.
18. جنان التميمي، الحدود النحوية في التراث، كتاب التعريفات، شبكة اللغويات العربية، 2008م، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، 1428هـ.
19. خطابي، محمد، المادة المصطلحية في المعجم المفصل في الأدب، لمحمد التونسي، مجلة اللسان العربي، الرباط، ع 46/1998م.
20. الخضري، محمد بن مصطفى، حاشية الخضري على ابن عقيل دار الفكر، بيروت، ط. 1، 2003م.
21. الدماميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر، تعليق الفوائد، ت: محمد المفدي، رسالة دكتوراة، ط. 1، 1403هـ.
22. الرماني، علي بن عيسى، الحدود في النحو، ت: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.
23. زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، الحدود الأنيفة والتعريفات الدقيقة، ت: د. مازن المبارك، دار الفكر المعاصر - بيروت، ط. 1، 1411هـ.
24. السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، ت: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط. 1، 2008م (49/1).
25. الشاطبي أبو إسحق إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ت: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط. 1، 1428هـ - 2007م.

26. الشنقيطي، محمد الأمين، آداب البحث والمناظرة، ت: سعود العريفي، دار عطاءات العلم، الرياض- دار ابن حزم، بيروت، ط.5، 2019م
27. الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط.1، 1417هـ.
28. عادل خلف، نحو اللغة العربية، مكتبة الآداب.
29. عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ط.15،
30. عبد الله الفوزان، تعجيل الندي، دار ابن الجوزي، ط.2 : 1431هـ.
31. العكبري، أبو البقاء، مسائل خلافية في النحو، ت: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت/ط.1، 1992م.
32. العكبري، عبد الله بن الحسين، اللباب في علل الإعراب، ت: عبد الإله النيهان، دار الفكر، دمشق، ط.1، 1416هـ.
33. علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب، الدار العربية للموسوعات ، ط.2 1431هـ.
34. العيني، محمود بن أحمد، المقاصد النحوية شرح شواهد الألفية، دار السلام، القاهرة.
35. الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني ، جامع الدروس العربية ، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط: 28 ، ١٤١٤ هـ.
36. الفاكي، عبد الله بن أحمد، شرح الحدود، ت: المتولي رمضان، مكتبة وهبه، القاهرة، ط.2، 1993م.
37. الكفوي، أيوب بن موسى، الكليات، ت: عدنان درويش- محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان.
38. مجموعة من العلماء، المعجم الوسيط، ت: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة: (796/2).
39. محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي رحلة الحج إلى بيت الله الحرام ، دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بيروت)، الطبعة: الخامسة، ١٤٤١ هـ - ٢٠١٩ م
40. محمد بن أحمد بن أمير المؤمنين الحسن بن داود اليميني، بغية الطالب وزلفة الراغب لمعرفة معاني كافية ابن الحاجب ، ت: طلال الحساني، جامعة أم القرى، السعودية 1428هـ.
41. محمد الخضر حسين، موسوعة الأعمال الكاملة، جمع: المحامي علي الرضا، دار النوادر، سوريا، ط.1، 1431هـ.
42. محمد بن مكرم بن علي لسان العرب، دار صادر. بيروت، ط: 3 - ١٤١٤ هـ.
43. الملوخ، حسن خميس، التفكير العلمي في النحو العربي، دار الشرق، عمان، ط.1، 2002م: ص:141.
44. المرتضى الزبيدي، محمد بن محمد الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية.
45. الميداني، عبد الرحمن حسن، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، دار القلم، دمشق، ط.9، 2008م.
46. ناظر الجيش، محمد بن يوسف، تمهيد القواعد، ت: علي محمد فاخر، دار السلام، مصر، ط.1، 1428 هـ .